وكالة تونس افريقيا للأنباء
Agence Tunis Afrique Presse
55 سنة

تونس تسعى الى بلورة موقف حاسم من مبادرة الشفافية فى الصناعات الاستخراج

3 0 SHARE

التفاصيل نشر بتاريخ الأحد, 21 فيفري 2016

تونس (تحرير وات/ريم حسن) - تشارك تونس، لأول مر
لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية "أيتي"، الذ
ليما يومي 24 و 25 فيفري 2016، فى وقت لم تحسم
المبادرة.

ويضم الوفد التونسي مسؤولين حكوميين من وزارة الطا
خلال التعديل الحكومي الأخير، الى جانب عدد من البرلم
المدني.

وتسعى تونس من خلال مشاركتها فى هذا المؤتمر الى با
انضمامها الى مبادرة "ايتي" بما يساهم فى مزيد تكريس
الصناعات الاستخراجية فى البلاد التى تثير طرق استغلا

open in browser PRO version Are you a developer? Try out the HTML to PDF API pdfcrowd.com

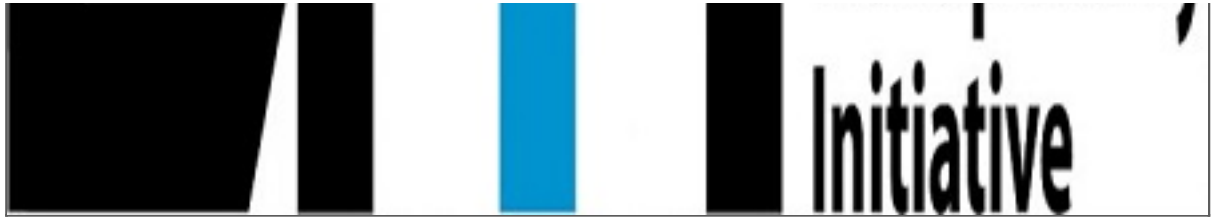

فقد طفت على السطح، بعد الثورة، عدة قضايا مرتبطة با
والمواد الاستخراجية (الفسفاط وغيرها) أدت الى تحركا
مساءلة دفعت الحكومات المتعاقبة الى التأكيد مرار على
الاستخراج واحترامها للقانون.

الحكومة تدرس انعكاسات الانضمام الى مبادرة "ايتي"

وتتوخي الحكومة التونسية نوعا من الحذر، ليس من الاتفاقية في حد ذاتها، لكن من الانعكاسات والالتزامات المترتبة عنها وهو ما تتر
المسؤولين الحكوميين بشان الانضمام النهائي ل"ايتي."

وأكد وزير الطاقة والمناجم منجي مرزوق، فى تصريح ل (وات) ،"ان تونس منفتحة عل كل مبادرة عالمية فى مجال الشفافية وتدرس
الالتزامات المرتبطة بانضمامها لهذه المبادرة على أرض الواقع."

وكانت تونس قد أعربت عن نيتها الانضمام للمبادرة "ايتي" فى اكثر من مناسبة اذ عبر رئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي فى جو
تونس في الانضمام اليها ليحيي وزير الصناعة والطاقة السابق زكريا حمد هذا المسار خلال مداولات ميزانية وزارته أمام البرلمان فى

وكشف مرزوق ان تونس تتقدم في مسار انخراطها فى هذه المبادرة في انتظار تعمق ذلك من خلال المشاركة فى مؤتمر بيرو والاطلاع
الأخرى المنضوية تحت لواء "ايتي."

البرلمان يدعم الحكومة لإرساء الشفافية الطاقية

وتدفع السلطة التشريعية منذ الثورة في اتجاه تكريس الشفافية في قطاع الطاقة من خلال سن تشريعات في المجال وكذلك مساءلة المش
لتوضيح بعض المسائل المتعلقة بمنح رخص الاستغلال.

وقال رئيس لجنة الطاقة بمجلس نواب الشعب عامر لعريض، الذى سيمثل البرلمان التونسي فى المؤتمر العالمي لمبادرة "ايتي" " ان ا
الانضمام الى هذه المبادرة ولكنها بصدد دراسة مختلف جوانبها لاتخاذ القرار النهائي."

وأضاف لعريض ان مثل هذا التمشي يندرج فى اطار توجهات البلاد نحو تكريس الشفافية من خلال حزمة تشريعات على رأسها دستور
13.

وينص الفصل المذكور على أن "الثروات الطبيعية ملك الشعب التونسي، تمارس الدولة سيادة عليها باسمه وتعرض عروض الاستثمار
مختصة بمجلس نواب الشعب وتعرض الاتفاقات المبرمة بشأنها على المجلس للموافقة."

open in browser PRO version Are you a developer? Try out the HTML to PDF API pdfcrowd.com

وينضاف الى ذلك المرسوم عدد 41 لسنة 2011 الذي يمكن من الإطلاع على جميع الوثائق الإدارية سواء الخاصة بالتصرف الإداري الموارد الطبيعية بصفة خاصة .

المجتمع المدني يضغط من أجل الانخراط في هذه المبادرة

وقد مارست العديد من الجمعيات منذ الثورة ضغطا كبيرا في العديد من الملفات المتعلقة بالطاقة وعلى رأسها الشفافية في القطاع الطاقة الاستخراجية.

وتشكلت لبنة من الجمعيات المهمتة بموضوع الشفافية في قطاع الطاقة عملت على لعب دور الوسيط بين مخاوف الشعب من سوء استـ في البلاد من جهة والمبادرات الدولية والقوانين الوطنية المقننة لمبادئ الشفافية من جهة أخرى.

وأمام التحويرات المتواصلة على رأس الوزارة المكلفة بالصناعة والطاقة وآخرها الفصل بين ملفي الصناعة والطاقة، عبر المجتمع الـ تعطل مسار الانضمام لمبادرة " ايتي" التي يعلق عليها آمالا كبيرة في إماطة اللثام عن الغموض الذي يكتنف قطاع الطاقة في تونس.

ويتساءل المجتمع المدني، في ظل تردد الحكومة إزاء مسالة انضمامها الى هذه المبادرة، عن الأسباب الحقيقية وراء ذلك خاصة وانه ا وزارة الصناعة بتعطيل هذا المسار.

غير ان الجمعيات لا تجد مبررا مقنعا لتعطيل مسار الانضمام خاصة وان الوزارة أطلقت في وقت سابق بوابة البيانات المفتوحة التي تتـ القطاع مما يمثل خطوة نحو تكريس الشفافية.

open in browser PRO version Are you a developer? Try out the HTML to PDF API pdfcrowd.com

ماذا ينقص تونس لاستكمال مراحل انضمامها لمبادرة ايتي؟

ويؤكد معهد حوكمة الموارد الطبيعة (منظمة غير حكومية) "ان تونس قطعت مراحل عديدة فى اتجاه تطبيق مبادرة الشفافية فى الصنـ باعتبارها تعمد الى نشر بعض المعطيات فى إطار قاعدة البيانات المفتوحة لكن يبقى البعض منها غير متوفر حاليا.

وتتعلق المعلومات المتوفرة بالاطار القانوني والجبائي والمعطيات العامة حول قطاع الصناعات الاستخراجية ومساهمة القطاع في الاقتـ والمعطيات المتعلقة بالتراخيص وطرق اسنادها.

في المقابل تتمثل المعلومات غير المتوفرة اساسا في الجوانب المالية المتعلقة بنفقات الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية والعـ العمومية الناشطة في القطاع والدولة وسجل مالكي الشركات الناشطة في القطاع.

كما تعمد الدولة الى عدم الإفصاح عن سياستها في نشر العقود المبرمة والتراخيص المسندة والإصلاحات المزمع إدراجها لتعزيز سياسـ المعطيات المتعلقة بمداخيل المناجم و البترول و الغاز.

ويفترض احياء مسار الانضمام للمبادرة، حسب المسؤول بالمعهد، وسام الهاني، "اعادة الاعلان عن نية تونس في الانضمام لمبادرة ا بالتطرق الى الإعلان القديم او القيام باعلان جديد."

وأضاف ان الحكومة مطالبة بتعيين شخصية رفيعة المستوى لقيادة عملية تنفيذ المبادرة.

وينبغي أن تحظى هذه الشخصية بثقة جميع أصحاب المصالح،وأن تتوفر لديه السلطة والحرية لتنسيق العمل بشأن المبادرة عبر الوزا وأن تكون لديه القدرة على تعبئة مواردالبلد اللازمة لتنفيذ المبادرة.

open in browser PRO version Are you a developer? Try out the HTML to PDF API pdfcrowd.com

وعلى الحكومة، حسب رأيه، ان تعمل مع المجتمع المدنيوالشركات على تنفيذ المبادرة، وكذلك إنشاء مجموعة أصحاب المصلحة الم
تنفيذ المبادرة (الحكومة والشركات والمجتمع المدني.)

لفت نظر

إزاء تعدد حالات الاستغلال غير المرخص فيه لإنتاج وكالة تونس إفريقيا للأنباء وانتحال مقالاتها الصحفية أو التصرف فيها بالنشر بدون وجه حق، تنبه الوكالة أن كل استغلال من قبل غير مشتركيها لإنتاجه
منها أو دون ذكر المصدر يعرض أصحابه للتتبعات القانونية وذلك حماية لحقوقها وحقوق مشتركيها.

وكالة تونس افريقيا للأنباء

إفتح

open in browser PRO version Are you a developer? Try out the HTML to PDF API pdfcrowd.com